

Distr.: General
8 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البندان ٩٠ و ٩٧ من جدول الأعمال
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢ ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

٢ إسرائيل

* وردت المعلومات المضمنة في الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات إسرائيل

[٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢]

في السنوات الأخيرة، سعت إسرائيل إلى إرساء دعائم السلام في المنطقة على أساس مصالحة تاريخية تنطوي على مفاهيم التراضي، والثقة والاحترام المتبادلين، والحدود المفتوحة، وحسن الجوار. ووُضع الأساس لتعايش إسرائيل مع جيرانها في معاهدتي سلام ثنائيتين أبرمتا مع مصر والأردن. وما زالت إسرائيل تأمل في التوصل إلى معاهدات سلام مع الفلسطينيين، وكذلك مع سائر البلدان المجاورة في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، وبعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، بذلت إسرائيل جهداً كبيراً للإسهام في إنجاح محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في إطار المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام. وكانت محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي هي المنتدى الملائم لتعزيز الثقة ومعالجة مسائل الأمن الإقليمي وتحدياته. لكن هذه المحادثات، بدلاً من أن تصبح قناة مهمة للحوار الإقليمي، أوقفتها مع الأسف جهات أخرى في المنطقة.

وفي الوقت الحاضر، لا يوجد حوار إقليمي في الشرق الأوسط، ولا توجد آلية لتطوير تدابير بناء الثقة بين بلدان المنطقة. ومن ثم يعد الشروع في عملية يمكن أن تؤدي إلى تدابير متوازنة لتحديد الأسلحة واحتمال إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها مسألة بالغة التعقيد. ويثير ذلك تساؤلات عملية كثيرة تنبثق من طابع عدم الاستقرار المزمع في الشرق الأوسط وعدم وجود سلام إقليمي أوسع نطاقاً. كما ينبغي ملاحظة أنه لا توجد سابقة لمنطقة من هذا القبيل خالية تماماً من أسلحة الدمار الشامل في أجزاء أخرى أقل اضطراباً من العالم.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على النحو المذكور، تعلق إسرائيل أهمية كبيرة على مسألة عدم الانتشار النووي، وقد بذلت في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة للتقيد بالأنظمة العالمية لعدم الانتشار واحترامها، بما في ذلك في مجال الضوابط المفروضة على الصادرات وتعزيز التعاون فيما يتعلق بمختلف نظم الموردين.

وتشكل هذه الجهود عنصراً هاماً من مجمل الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الأمني الإقليمي. ومن هذا المنطلق، وقَّعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام ١٩٩٥. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت إسرائيل في عام ٢٠٠٤ أمر التصدير

والاستيراد (مراقبة الصادرات من المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية). ويحظر الأمر تصدير المعدات والتكنولوجيا والخدمات المصممة لبرامج أسلحة الدمار الشامل، ويضع نظاما لمراقبة الأصناف ذات الاستعمال المزدوج في كل من المجال النووي والكيميائي والبيولوجي. وتستند قائمة الأصناف الخاضعة للمراقبة إلى القوائم التي وضعها فريق أستراليا ومجموعة موردي المواد النووية. وباعتماد الأمر، نفذت إسرائيل سياستها المتمثلة في التقييد بنظم مراقبة الصادرات تلك. وتجسد تشريعات إسرائيل لمراقبة الصادرات من الصواريخ والمواد ذات الصلة بقيّد إسرائيل بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وهي مدرجة في صلب القانون المتعلق بمراقبة صادرات الدفاع لعام ٢٠٠٨ وفي صكوك تشريعية ثانوية ذات صلة. وقد رحبت إسرائيل باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وبتمديد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس ١٩٧٧ (٢٠١١).

وحقائق الواقع المقلق في الشرق الأوسط تفرض اتخاذ نهج تدريجي، مع مراعاة الهدف النهائي المتمثل في تحقيق علاقات سلمية والمصالحة بين جميع الدول في المنطقة. وهذه العملية، كما تبين من تجربة جميع المناطق الأخرى التي أنشئت فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، هي عملية تراكمية في جوهرها. ولا يمكن أن تبدأ واقعا إلا بترتيبات متواضعة لتدابير بناء الثقة، من أجل بناء الثقة الضرورية لمساعي أمن تعاوني أكثر طموحا. ولا يمكن تحقيق تدابير فعالة لتحديد الأسلحة واستدامتها إلا في منطقة لا تعد فيها الحرب والتراعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحريض سمات للحياة اليومية.

ومع أن قرار الجمعية العامة ٢٥/٦٦ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط لا يعبر بشكل واف عن موقف إسرائيل إزاء تعقيدات المسألة النووية في المنطقة، فقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن القرار لما يقرب من ثلاثين عاما. ولدى إسرائيل تحفظات جوهرية مهمة إزاء بعض عناصر القرار، وخاصة طرائق تحقيق أهداف القرار. وقد تصرفت إسرائيل على هذا النحو انطلاقاً من قناعتها بأن هناك حاجة جوهرية لبناء الثقة وإيجاد رؤية مشتركة بين جميع الدول في الشرق الأوسط بدلا من التركيز على تباين المواقف. ويقتضي تشجيع هذه الرؤية مراعاة ظروف الشرق الأوسط وسماته الخاصة، وأيضا تغيرات التحوّل التي حدثت مؤخرا في المنطقة. وإننا نرى أن أي قرار يتعلق بتحديد الأسلحة أو الأمن الإقليمي أو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينبغي أن يستند إلى توافق الآراء وينشق عن ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحريّة.

وتجسد منطقة الشرق الأوسط الكثير من تحديات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي يواجهها المجتمع الدولي. وليس من قبيل الصدفة أن أربعة من الانتهاكات الخمسة الكبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حدثت في الشرق الأوسط - في العراق في عهد صدام حسين، وفي ليبيا وسوريا وإيران، في حين أن الحالة الخامسة، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، قد كانت ضالعة بشدة في الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وأنشطة إيران وسوريا النووية تخضع باستمرار لتحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين أن كلا البلدين يمتنعان عن التعاون ويضعان كل عقبة ممكنة أمام عمليات التفتيش والتحقيقات التي تجريها الوكالة. ولم تعلن سوريا بعد عن الوقود النووي المتجه إلى المفاعل النووي الذي بنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في موقع دير الزور ولا تزال أماكن وجوده في سوريا مجهولة. وإضافة إلى ذلك، شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة حالات لا تزال حية في الذاكرة استخدمت فيها دول في المنطقة أسلحة كيميائية، ولا تزال قدرات الأسلحة الكيميائية السورية تسبب قلقاً بالغاً لإسرائيل والمنطقة بأسرها.

وثمة حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية إلى جهات فاعلة من الدول وغير الدول في منطقة الشرق الأوسط. ومن الضروري أيضاً الحد من انتشار تكنولوجيات دورة الوقود النووي، وخصوصاً نقلها إلى دول غير ممثلة للالتزامات الدولية في هذا المجال. وهناك ضرورة ملحة لبذل طائفة من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتشجيع فرض ضوابط أكثر صرامة على الصادرات من المواد الحساسة، لا سيما الصادرات إلى البلدان المثيرة للقلق التي تنخرط في أنشطة الانتشار والبلدان الضالعة في دعم الإرهاب.

وأحد أكبر التهديدات المحورية اليوم في الشرق الأوسط يتمثل في سياسات إيران وبياناتها العدائية، وسعيها للحصول على أسلحة نووية، والانخراط العنيف في تطوير تكنولوجيات القذائف، وضلوع إيران النشط في دعم منظمات إرهابية وإمدادها وتدريبها. وظلت إسرائيل دوماً هدفاً لحملة إيران الشريرة المعادية للسامية، بما في ذلك التصريحات التي أدلى بها الرئيس الإيراني حتى في الأسابيع الأخيرة، حيث دعا إلى القضاء على إسرائيل وتدميرها. ومن الواضح أنه من دون وقف البرنامج النووي العسكري الإيراني وعكس اتجاهه، فسيكون من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، تعزيز جدول أعمال دولي أو إقليمي يهدف إلى تدعيم نظام عدم الانتشار القائم حالياً.

وتشاطر إسرائيل المجتمع الدولي قلقه إزاء تعزيز سلامة وأمن المواد والمرافق النووية لمنع الاتجار غير المشروع. ومن هذا المنطلق، انضمت إسرائيل إلى عدة اتفاقيات ومدونات

لقواعد السلوك في مجال السلامة والأمن النوويين. فقد انضمت إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وصدّقت على التعديل المدخل على الاتفاقية المذكورة. ووقعت أيضا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل عضو نشط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وظلت تشارك في مبادرة أمن الحاويات، والمبادرة المتعلقة بالموانئ الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية)، والبرنامج الأساسي لخط الدفاع الثاني، والمبادرة العالمية للحد من التهديد النووي، مع دعم المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار بنشاط. وشاركت إسرائيل في مؤتمري قمة الأمن النووي اللذين عقدا في واشنطن العاصمة، عام ٢٠١٠، وفي سيول، عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق ببناء الثقة في مجال الأمن الإقليمي، شاركت إسرائيل مشاركة إيجابية، بما في ذلك مشاركتها في الحلقة الدراسية التي نظمها الاتحاد الأوروبي بعنوان "تعزيز بناء الثقة ودعم عملية تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط"، عقدت في بروكسل في تموز/يوليه ٢٠١١. كما شاركت إسرائيل في منتدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، "الذي يمكن فيه لمشاركين من الشرق الأوسط وسائر الأطراف المعنية التعلّم من تجارب مناطق أخرى بما في ذلك في مجال بناء الثقة" فيما يتصل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وكانت وجهة نظر إسرائيل وسياستها في مجال الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة تتخذان دوماً نهجا عمليا وواقعيًا. وينطلق هذا النهج من قناعتها بأن جميع الشواغل الأمنية للأعضاء في المنطقة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وتُعالج في السياق الإقليمي. والشروط الأساسية للقيام في نهاية المطاف بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط يمكن التحقق على نحو متبادل من خلوها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تنطوي على جملة أمور منها السلام الشامل والدائم بين الأطراف الإقليمية، وامتثال جميع دول المنطقة التام بالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد أثبتت التجربة الدولية إن إنشاء منطقة من هذا القبيل لا يمكن أن ينبثق إلا من داخل المنطقة، من خلال مفاوضات مباشرة بين دول المنطقة. ومنطقة الشرق الأوسط ليست استثناء. ولا يمكن لأغلبية الأصوات ولا القرارات الأحادية في المحافل الدولية أن تشكل بديلا لحوار وتعاون واسعين على الصعيد الإقليمي. وحسبما سلّم به المجتمع الدولي، ينبغي أن يستند إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إلى ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية بين جميع دول المنطقة وفي إطار سلام مستقر وشامل.